الأستاذ عبد الفتاح حاري
باحث بسلك الدكتوراه بمختبر القانون العام وحقوق الإنسان

الزمن القضائي في المادة الإدارية

- دراسة مقارنة -

الطبعة الأولى
2023

الفهرس

مقدمة 5
الفصل الأول: تشخيص نظري للزمن القضائي في المادة الإدارية 25
المبحث الأول: الزمن القضائي في المادة الإدارية على المستوى الدولي والوطني 25
المطلب الأول: الزمن القضائي على المستوى الدولي 26
الفقرة الأولى: الزمن القضائي على مستوى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 27
أولا: الزمن القضائي في ضوء المادة 9 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 28
ثانيا: الزمن القضائي في ضوء المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 31
الفقرة الثانية: الزمن القضائي على مستوى الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية 32
أولا: تطبيق أحكام الاتفاقية من خلال المحكمة الأوربية 33
ثانيا: تطبيق أحكام الاتفاقية من خلال القضاء الفرنسي 35
الفقرة الثالثة: الزمن القضائي على مستوى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 36
أولا: الزمن خلال إجراءات التقاضي أمام المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان 36
ثانيا: جزاء الإخلال بالمحاكمة السريعة في بعض التشريعات 39
المطلب الثاني: الزمن القضائي على المستوى الوطني 40
الفقرة الأولى: الزمن القضائي من خلال التشريع المغربي 40

أولا: الزمن القضائي في ضوء الفصل 120 من الدستور المغربي 41
ثانيا: الزمن القضائي في ضوء القانونين التنظيميين المتعلقان بالنظام الأساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية 41
ثالثا: الزمن القضائي من خلال القانون المحدث للمحاكم الإدارية 46
الفقرة الثانية: عناصر الزمن القضائي في المادة الإدارية 48
أولا: الأجل 48
ثانيا: الوقت 52
ثالثا: المدة 53
المبحث الثاني: حكامة الزمن القضائي في المادة الإدارية 55
المطلب الأول: تأهيل الإدارة القضائية 56
الفقرة الأولى: إعمال مبدأ استمرارية المرفق القضائي 58
أولا: استمرار مرفق القضاء في ضوء دستور 2011 58
ثانيا: استمرارية مرفق القضاء في ضوء ظهير التنظيم القضائي 59
الفقرة الثانية: تخليق منظومة العدالة 60
أولا: عمل المفتشية العامة لوزارة العدل 60
ثانيا: مراقبة النشاط المهني لموظفي هيئة كتابة الضبط 62
الفقرة الثالثة: إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة 63
أولا: تثمين الرأسمال البشري بقطاع العدل 64
ثانيا: الإشراف على المهن القضائية 65
ثالثا: تحديث النظام المعلومياتي لتدبير الموارد البشرية 71

رابعا: حصيلة نشاط محكمتي الاستئناف الإداريتين والمحاكم الإدارية ما بين سنة 2015 وسنة 2018 73
المطلب الثاني: عقلنة الزمن القضائي 76
الفقرة الأولى: عقلنة الخريطة القضائية 77
أولا: توزيع المحاكم الإدارية في ظل الخريطة القضائية الحالية 79
ثانيا: محدودية تأثير الجهوية المتقدمة على الخريطة القضائية بالمغرب 80
ثالثا: تأثير الخريطة على نجاعة الزمن القضائي 82
الفقرة الثانية: عقلنة الزمن القضائي من خلال التشريعي الإداري 84
أولا: بعض سمات التشريع في المادة الإداري 85
ثانيا: اعتماد المسطرة المدنية كأساس عام لمسطرة التقاضي 88
الفقرة الثالثة: تدابير الإدارة القضائية من أجل احتواء فترة الطوارئ الصحية 93
أولا: التدابير المتخذة من طرف المجلس الأعلى للسلطة القضائية 93
ثانيا: تدابير وزارة العدل 96
الفصل الثاني: تطبيقات الزمن القضائي في المادة الإدارية 99
المبحث الأول: صور الزمن القضائي في المادة الإدارية 99
المطلب الأول: الزمن القضائي في دعوى الإلغاء 100
الفقرة الأولى: بدأ ميعاد رفع دعوى الإلغاء 102
أولا: النشر 103
ثانيا: التبليغ 104
ثالثا: العلم اليقيني 104

الفقرة الثانية: إطالة ميعاد الطعن بالإلغاء 105
أولا: وقف سريان ميعاد الطعن بالإلغاء 106
ثانيا: قطع سريان الطعن بالإلغاء 109
ثالثا: الاستثناءات الواردة على التقيد بأجل الطعن بالإلغاء 118
المطلب الثاني: الزمن القائي في القضاء الشامل 122
الفقرة الأولى: دعوى التعويض 123
أولا: المسؤولية الإدارية بناء على الخطأ 123
ثانيا: المسؤولية الإدارية بدون خطأ 125
ثالثا: تاريخ تقدير التعويض 126
الفقرة الثانية: دعوى القضاء الشامل الخاصة 128
أولا: القضايا الإدارية الشخصية 129
ثانيا: القضايا الإدارية العينية 130
الفقرة الثالثة: التقادم في دعوى التعويض 130
أولا: التقادم المكسب والتقادم المسقط 132
ثانيا: التقادم بحسب مدته 132
ثالثا: وقف التقادم 135
رابعا: انقطاع التقادم 136
المبحث الثاني: الزمن القضائي في الاستئناف والاستعجال الإداري 137
المطلب الأول: الزمن في طرق الطعن في المادة الإدارية 137
الفقرة الأولى: الطعن بالاستئناف أمام المحاكم الإدارية 140

أولا: بداية سريان أجل الاستئناف – التبليغ 140
ثانيا: أجل التبليغ أمام محاكم الاستئناف الإدارية 145
ثالثا: تمديد أجل الاستئناف 146
الفقرة الثانية: الزمن في الطعن بالنقض 148
أولا: الزمن في الغرفة الإدارية بمحكمة النقض باعتبارها أول وآخر درجة 150
ثانيا: الزمن في الغرفة الإدارية بمحكمة النقض باعتبارها درجة ثانية من درجات التقاضي 152
ثالثا: اختصاص محكمة النقض باعتبارها محكمة نقض 153
الفقرة الثالثة: تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة ضد الدولة 154
أولا: إجراءات التنفيذ في المادة الإدارية 155
ثانيا: الإشكالات المرتبطة بتنفيذ الأحكام الإدارية 157
المطلب الثاني: الزمن في القضاء المستعجل في المادة الإدارية 160
الفقرة الأولى: الجهة المختصة بنظر الدعوى الإدارية الاستعجالية 162
أولا: الاختصاص الاستعجالي لرئيس المحكمة الإدارية الابتدائية 163
ثانيا: الاختصاص الاستعجالي لرئيس المحكمة الإدارية الاستئنافية 164
الفقرة الثانية: إجراءات ومواعيد رفع الدعوى الاستعجالية 166
أولا: إجراءات رفع الدعوى الاستعجالية 166
ثانيا: الأجل المخصص للاستئناف في القضاء الاستعجالي 167
الفقرة الثالثة: الاستعجال بين دعوى الإلغاء والقضاء الشامل 169
أولا: الاستعجال في مجال دعوى الالغاء 169

ثانيا: الاستعجال في مجال القضاء الشامل 173

خاتمة 177

الملحق 181

المراجع 185

الفهرس 197

عبد الفتاح حاري

باحث بسلك الدكتوراه بمختبر القانون العام وحقوق الإنسان

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الزمن القضائي في المادة الإدارية الذي يعتبر من بين أهم المواضيع والمفاهيم التي حظيت بالاهتمام تجسيدا للحكامة الجيدة المبتغاة التي تضمنتها المواثيق الدولية ودستور المملكة سنة 2011 وابتغى من خلالها إحداث الفارق الإيجابي على مستوى عطاء المؤسسات القضائية وولوجيتها وجودة الخدمات التي تقدمها. وكذلك باعتباره إجراء متميز في قضاء متخصص له تنظيمه المتفرد على مستوى قضاء الإلغاء والقضاء الشامل بالنظر إلى ما سواه في الإجراءات القضائية الأخرى، ومدى توفق المشرع المغربي في تطبيق زمن قضائي معقول في المادة الإدارية يروم ضمان حقوق ومصالح الأفراد والحفاظ على مصلحة الإدارة في إطار حكامة قضائية إدارية شاملة. وعليه فقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى فصلين، تناول الفصل الأول التشخيص النظري للزمن القضائي في المادة الإدارية، تم التطرق فيه إلى الزمن القضائي في المادة الإدارية على المستوى الدولي والوطني كمبحث أول، ثم حكامة الزمن القضائي في المادة الإدارية كمبحث ثان. أما الفصل الثاني فقد تناول تطبيقات الزمن القضائي في المادة الإدارية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى صور الزمن القضائي في المادة الإدارية، ثم الزمن القضائي في الاستئناف والاستعجال الإداري.

مجال اختصاصات المختبر

- القانون الدستوري
- العلوم الإدارية
- العلوم السياسية
- العلاقات الدولية
- العمل البرلماني
- العدالة الدستورية
- التنمية المجالية
- حقوق الإنسان
- قضايا الهجرة

جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مختبر القانون العام وحقوق الانسان
المؤسسة المحتضنة: كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية المحمدية
العنوان: طريق الرباط- حي الشمس. ص.ب 145- المحمدية المغرب
الهاتف: 212066169428
الفاكس: 00212523314681
البريد الإلكتروني: facultededroitmohammedia@gmail.com

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma

الثمن : 90 درهم

9 789920 567879